تعرَّفْ على اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ICRC

مسألة مركزية

صورةُ الغِلاف: تتمثلُ إحدى أبرز خدمات اللجنةِ الدوليةِ لصالح المتضررين من الأزمات في مساعدتِهم على إعادةِ الاتصالِ بأفرادِ عائلاتهم. في الصورةِ فتاة يُلمُّ شملها بعمِّها (أو خالها) في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت قد انفصلت عن عائلتها عند اندلاع القتال في عام 2009.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر
International Committee of the Red Cross
84، شارع 104
حدائق المعادي، القاهرة، مصر
الهاتف: 541 81 252 202+ 540 81 252 202+
Email: cai_csc@icrc.org www.icrc.org/ar
© حقوق الطبع محفوظة للجنة الدولية للصليب الأحمر، نيسان/ أبريل 2016

صورة الغلاف: Jonathan Torgovnik/Getty Images/ICRC

تعرَّفْ على اللجنة الدولية للصليب الأحمر

Marçal Izard/ICRC

لماذا اللجنةُ الدولية؟ 4
ما هي اللجنةُ الدوليةُ للصليب الأحمر؟ 6
قصةٌ تعرِّفُ بعمل اللجنة الدولية: حلول هندسية 8
الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر 10
أين تعمل اللجنة الدولية؟ 12
قصةٌ تعرِّفُ باللجنة الدولية: مهنة جديدة لكريمة 14
من نحن 15
المساعدة 16
الأمن الاقتصادي 18
المياه والسكن 20
الرعاية الصحية 22
التلوث بالأجهزة القابلة للانفجار 24
قصةٌ تعرِّفُ بعمل اللجنة الدولية: هولمز يقف مجدداً على قدميه 26
الحماية 29
الوجود والحوار 30
تعزيز حماية المحتجزين 32
حماية المستضعفين 34
قصةٌ تعرِّفُ بعمل اللجنة الدولية: أبعد من مجرد الإسعاف الأولي 36
إعادة الروابط العائلية 38
قصةٌ تُعرِّفُ بعمل اللجنة الدولية: سجين سابق يجد الأجوبة 39
الوقاية 41
إيصال الرسالة إلى الخطوط الأمامية 42
نحو مستقبل أكثر إنسانية 44
الحد من الكلفة البشرية للحرب 46
الرعاية الصحية في خطر 48
استشراف المستقبل 50

في الأماكن التي تكون فيها الرعايةُ الصحيةُ غير موجودةٍ تقريباً بفعل النزاع، يلجأ موظفو اللجنة الدولية إلى جميع السبلِ المتاحةِ لهم للوصولِ إلى الناس. مركب «*ساوكرز*» يعبرُ بسرعةٍ نهر «غوافياري» في كولومبيا.

لماذا اللجنة الدولية؟

ما دام يلجأ الناسُ إلى النزاعِ لحل خلافاتهم، ستبقى الحاجةُ إلى منظماتٍ مستقلةٍ مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) قائمةً لتقديمِ يد العون للأشخاصِ المتضررين من أعمال العنف.

ومن المُحزنِ القولُ إن هذه الحاجةَ هي اليوم أكبر من أي وقتٍ مضى. ولا تزال النزاعاتُ المسلحةُ الدوليةُ والداخليةُ على حدٍّ سواء تُمزِّق المجتمعاتِ والبلدانَ في جميع أصقاع الأرض. ونظراً إلى أن عددَ سكان العالم الذين يقطنون المدن لا ينفك يتزايد، فغالباً ما تُشنُّ النزاعاتُ في الشوارع وفي وسط الأماكن التي يعيش فيها الناس ويعملون.

وفي غضون ذلك، تتسببُ أشكالٌ أخرى من العنف، بين الشبكات الإجرامية، والعصابات وقوى الشرطة، والمجموعات الإثنية، بمعاناةٍ أشد من أي وقتٍ مضى، لأسبابٍ يُعزى جزءٌ منها إلى تزايد توفُّر الأسلحةِ العسكرية.

يمكن في أوقات النزاع أن تتدهور صحةُ الناس. وينطبق هذا خصوصاً على الأطفال. ولمواجهة هذا الواقع نُقدم خدماتٍ طبيةً للعائلات كما في حال العائلة المصورة هنا التي هربت من أعمال العنف في العراق.

Giuseppe Allegri/ICRC

أُسست اللجنة الدولية قبل 150 عاماً بعد معركة سولفرينو في عام 1859.

ثمنٌ باهظٌ

في جميع هذه الحالات، لا يزال الأشخاصُ الذين لا يُشاركون في القتال يُقتلون بشكلٍ عشوائي أو حتى يُستهدفون، وتُجبر مجموعاتٌ كبيرةٌ من الأشخاصِ على الفرار من منازلها، فيُحرمون من الوصول إلى الغذاء والماء والمأوى.

وفي الوقتِ عينهِ، تطرح التكنولوجيات الجديدة كالأسلحة التي يُتحكَّم بها عن بُعد ونُظم الروبوت، وظهور الحرب السيبرانية، وتكاثر النزاعات التي تشارك فيها مجموعاتٌ مسلحةٌ من غير الدول، أسئلةً حول ما إذا كانت قواعدُ قانون الحرب كافيةً أو إذا كانت تحتاج للتطوير.

قانونُ الحرب

دُوِّنت القواعدُ التي تنظِّم كيفية شنِّ الحرب وتُحدِّد مَن يتمتعُ بالحماية في مجموعة قوانين تستندُ بشكلٍ أساسي إلى اتفاقياتِ جنيف الأربع، مثل قانون الحرب والقانون الدولي الإنساني. وتشمل مجموعةُ القوانين هذه عدداً من المعاهدات التي تحدُّ من استخدام القوة، من ضمن أمورٍ أخرى، وتحظر أسلحةً محددةً وتحمي المدنيين، وأسرى الحرب والجرحى والمنكوبين في البحار من أفراد القوات المسلحة.

ومع توسعِ النزاعات في القرن الحادي والعشرين، ستواصل اللجنةُ الدوليةُ سعيها الحثيثَ لتوفير المساعدات والحماية الحيوية. وستؤدي اللجنةُ الدوليةُ كذلك دوراً رئيسياً في التعريف بالقانون الدولي الإنساني، وفي توضيح هذه المجموعة من القوانين ذات الأهمية الحاسمة، وتعزيزها لمواجهة واقع الحروب الحديثة.

الاحتياجاتُ الناشئةُ

لا تتوانى اللجنةُ الدوليةُ في البحث عن سبلٍ ابتكاريةٍ لمواجهة الأزمات الحالية المعقَّدة والدائمة التطور. ومحنة المهاجرين حول العالم مثال على هذه الأزمات. ويتنامى عددُ الناس الذين يتركون بلدهم بحثاً عن غذاءٍ أو عملٍ أو مكانٍ آمنٍ يعيشون فيه، وغالباً ما يكون للمخاطرة التي يُقدمون عليها لتحسين حياتهم عواقب مأساوية. ولذلك ستواصل اللجنةُ الدوليةُ البحث عن سبلٍ جديدةٍ لمساعدة المهاجرين وتلبية أشكال أخرى من الاحتياجات الضرورية والناشئة.

ما هي اللجنةُ الدوليةُ للصليب الأحمر؟

اللجنةُ الدوليةُ للصليبِ الأحمر منظمةٌ إنسانيةٌ محايدةٌ وغير متحيزةٍ ومستقلةٌ. وتتمثلُ مهمة اللجنة الدولية في مساعدة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة وأعمال العنف الأخرى – أو كما يرد في بيان مهمتنا، «حالات العنف الأخرى». ويُقصد «بأعمال العنف الأخرى» أو «حالات العنف الأخرى»، العنف الذي لا يصلُ إلى الحد القانوني ليعرِّف بنزاعٍ مسلحٍ لكن تمارسه مجموعاتٌ كبيرةٌ ويخلِّف تداعياتٍ إنسانيةً. وأُسندت هذه المهمة إلى اللجنة الدولية من قِبل الدول من خلال اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية لعام 1977 وعام 2005 والنظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لعام 1986.

وتميزنا ولايتنا ووضعنا القانوني عن المنظمات الدولية الحكومية (كالوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة) كما عن المنظمات غير الحكومية. ويتيح لنا هذا الوضعُ القانوني العملَ باستقلاليةٍ عن الحكومات وخدمة الأشخاص الذي هم في أمسِّ الحاجةِ للحماية والمساعدة، بعدم تحيُّز تام.

Maxim Dondyuk/ICRC

ماذا تفعل اللجنةُ الدوليةُ؟

يرمي عملُ اللجنةِ الدولية إلى حماية أرواحِ الأشخاصِ المتضررين من أعمال العنف وكرامتهم. وتعتمد اللجنةُ الدوليةُ لتحقيق ذلك نهجاً شاملاً ومتكاملاً يشمل ثلاثة مجالات عمل مختلفة – هي الحماية والمساعدة والوقاية – لكنها مترابطةٌ ترابطاً وثيقاً. وينوِّر العمل المنجز في واحدٍ من هذه المجالات الإجراءات التي تُتخذ في المجالين الآخرين ويعززها ويكمِّلها.

المساعدة

تساعدُ اللجنةُ الدوليةُ الأشخاصَ المتضررين من النزاعاتِ المسلحة من خلال توفير الماء والمأوى؛ وتعزيز الأمن الاقتصادي؛ وتحسين الرعاية الصحية (بما في ذلك جراحة الحرب وتوفير الرعاية للمحتجزين)؛ وتأمين التصرف السليم بجثثِ القتلى وتحديد هويتهم؛ ومساعدة ضحايا الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. انظر الصفحة 16.

الحماية

تسعى اللجنةُ الدوليةُ جاهدةً إلى حماية حياة المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحةِ وأشكال العنف الأخرى وصحتهم وكرامتهم، بمن فيهم المحتجزون. ونقوم بذلك عبر تشجيع السلطات الحكومية والمجموعات الأخرى على تحمُّل المسؤولياتِ التي تقعُ على عاتقها بموجب القانون الدولي الإنساني والقواعد الأخرى التي تحمي الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة. انظر الصفحة 28.

الوقاية

تعمل اللجنةُ الدوليةُ على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية على تعزيز الامتثالِ للقانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية. ونحن نعملُ على التوعية بالمسائل الحاسمة التي تُثير مشاغلَ إنسانيةً. انظر الصفحة 40.

وتتعاون اللجنة الدولية في معظم ما تؤديه من عملٍ تعاوناً وثيقاً مع الجمعياتِ الوطنيةِ للصليب الأحمر والهلال الأحمر وشركاءَ رئيسيين آخرين في العمل الإنساني. لمعرفة المزيد، يمكن الاطلاع على الرابط التالي: www.icrc.org/ar/discover

تقوم اللجنةُ الدوليةُ خلال الأزمات بما في وسعِها لمساعدةِ الناس على تلبية احتياجاتهم اليومية. ففي أوكرانيا زوَّدنا الأفران المحلية بالطحين لتتمكنَ من تحضيرِ الخبز. وقُمنا بتسليم الخبز إلى الأشخاص الذين نزحوا بسبب النزاع بمساعدةِ الصليب الأحمر الأوكراني.

قصةٌ تُعرِّفُ بعمل اللجنة الدولية

حلولٌ هندسيةٌ

عمل المهندسُ خالد مشاري المتخصص في المياه والسكن طويلاً على تحسين حياة أبناء بلده في اليمن. وكان خالد مشاري يعمل قبل التحاقه باللجنةِ الدولية في عام 2012 لصالح وكالةٍ إنمائيةٍ تعملُ على تحسين شبكة الطرقات. ويتذكَّر خالد كيف أنه حين سمع باللجنة الدولية للمرةِ الأولى كان مرتاباً من هذه المنظمةِ السويسرية ومن شارتها المميزة المتمثلة بصليبٍ أحمر.

ويتذكَّر خالد ما حصل فيقول: «تساءلتُ في الوهلةِ الأولى ماذا تفعل اللجنة الدولية؟ وهل هي حقاً منظمةٌ إنسانيةٌ أم هي هنا لمحاولة تغيير دين السكان؟ لكنني حين بحثتُ في أمر اللجنة الدولية واكتشفتُ بنفسي ما تقوم به، اكتشفت أنها بالفعل منظمةٌ مختلفةٌ جداً عن المنظمات الأخرى».

ويقول خالد إن ما اكتشفه هو أن المنظمة قد كرَّست نفسَها لمساعدة الأشخاص الأكثر استضعافاً، بغض النظر عن عِرقهم أو عقيدتهم أو دينهم. «إن رؤية اللجنة الدولية للأمور هي: أنك كائنٌ بشري وتستحق العيش. وغيَّر ذلك رأيه باللجنة الدولية تغييراً جذرياً».

ومنذ ذلك الحين، رأى خالد كيف تسمح لنا مبادئ عدم التحيُّز والحياد بأن نصلَ إلى الناس في المناطق المتضررة بشكلٍ مباشرٍ من العنف. «هذا أمرٌ ممكنٌ لأن جميع المجموعات المشاركة في النزاع تثق بحياد اللجنة الدولية، وبعدم وقوفها بصف أي طرف. هذا ما يُخولنا العمل حيث يتعذَّر على الآخرين ذلك».

قصصٌ تُعرِّفُ بعملِ اللجنةِ الدولية

هذا مثلٌ واحدٌ من بين الأمثلة التي تُبين كيف يتعرف الناس في جميع أنحاء العالم على اللجنة الدولية. كما يُظهر المثالُ كيف يعمل موظفو اللجنة الدولية، مثل خالد، مع المجتمعات المحلية لاستكشاف سبلٍ جديدةٍ لتحقيق هدفنا الأساسي، ألا وهو تخفيفُ المعاناة التي تُسببها الحروب. وستتعرفون في هذا الكُتيب على اللجنة الدولية من خلال قصصٍ تتحدثُ عن أشخاصٍ مثل خالد وشروح قصيرة تعرِّفكم باللجنة الدولية وما تقوم به وكيف تؤدي عملها ومتى وأين ولماذا.

لمعرفة المزيد، يمكن الاطلاع على الرابط التالي: www.icrc.org/ar/discover

"ينبغي أن تكون المشاريعُ مستدامةً. وهذا النهج جعل اللجنة الدولية تكسب احترامي. نحن حقاً نولي المشاريع التي تساعد الناس على المدى الطويل كل الاهتمام".

المهندس المتخصص في المياه والسكن خالد مشاري

ICRC

يعمل خالد مشاري على تزويدِ المجتمعات المحلية بالمضخات والأنابيب وخزانات المياه، ويجهِّز نقاطاً مؤقتةً لتوزيع المياه ويصلِّح ويحسِّن المستشفيات ونظم الكهرباء ونظم الري التي تتضرر بفعل النزاع.

الحركةُ الدوليةُ للصليب الأحمر والهلال الأحمر

ICRC

إن اللجنة الدولية جزءٌ من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تضمُّ أيضاً 190 جمعيةً وطنيةً للصليب الأحمر والهلال الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتعمل الجمعيات الوطنية داخل بلدانها بينما يتولى الاتحادُ تنسيق استجابة الجمعيات الوطنية لمواجهة الكوارث غير الناجمة عن نزاعٍ مسلح. والاتحادُ شريكٌ رئيسي للجنة الدولية، لا سيما حين تتزامنُ النزاعات مع كوارث طبيعية. كما أننا نتعاون على نحوٍ وثيقٍ مع الجمعيات الوطنية التي تشاطرنا مهاراتِها المهنيةَ ومعرفتَها المباشرةَ بالواقع المحلي وإلمامها بالثقافات واللغات المحلية.

الجمعياتُ الوطنيةُ للصليب الأحمر والهلال الأحمر

تساعد الجمعياتُ الوطنيةُ حكومات بلدانها على الاضطلاع بالعمل الإنساني. وهي تقدم مجموعةً من الخدماتِ تشملُ الإغاثةَ في حالاتِ الكوارث، وبرامجَ صحيةً واجتماعيةً. وفي أوقات الحرب، توفِّر الجمعياتُ الوطنيةُ الإغاثة للمدنيين وتدعم عند الاقتضاء الخدمات الطبية التابعة للجيش.

الأتحاد الدولى لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

الاتحادُ الدولي لجمعياتِ الصليب الأحمر والهلال الأحمر

يتألف الاتحادُ من 189 جمعيةً للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي تشكِّل مجتمعةً أكبر شبكة تطوُّع إنسانية في العالم. ويتدخل الاتحاد الدولي قبل الكوارث وحالات الطوارئ الصحية وأثناءها وبعدها لتلبية احتياجات الأشخاص الضعفاء وتحسين ظروف حياتهم، من خلال خدماتٍ وبرامج إنمائية طويلة الأمد، واستجابات لمواجهة الكوارث ومبادرات الانتعاش المبكِّر.

واللجنةُ الدوليةُ والاتحاد وكل واحدة من الجمعيات الوطنية كياناتٌ مستقلة. ولكل من هذه الكيانات مجموعةٌ من النُّظم الأساسية الخاصة به ولا يُمارس أيٌّ منها سلطةً على الكيانات الأخرى.

ونسترشدُ دائماً في عملنا بالمبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

المبادئ الأساسية

الإنسانية

إن الحركةَ الدوليةَ للصليبِ الأحمر والهلال الأحمر، التي انبثقت من الرغبةِ في إغاثةِ الجرحى في ميدانِ القتال دون تمييز، تسعى، بصفتِها حركةً ذات طابعٍ دولي ووطني، إلى تجنب المعاناة الإنسانية وتخفيفها أينما وُجدت. وتهدف إلى حماية الحياة والصحة وضمان احترام الإنسان، وتُشجع على التفاهم المتبادل والصداقة والتعاون وتحقيق السلام الدائم بين جميع الشعوب.

عدم التحيُّز

لا تُمارس الحركةُ أي تمييز على أساسِ الجنسيةِ أو العِرقِ أو المعتقداتِ الدينية أو الوضع الاجتماعي أو الآراء السياسية. وهي تسعى إلى تخفيفِ معاناة الأفراد وفقاً لاحتياجاتهم فقط، وإلى إعطاء الأولوية لأشد حالاتِ الضيق إلحاحاً.

الحياد

لكي تحتفظ الحركةُ بثقةِ الجميع، تمتنع عن تأييدِ أي طرفٍ من الأطراف في الأعمال العدائية أو المشاركة، في أي وقتٍ، في الخلافات ذات الطابع السياسي أو العِرقي أو الديني أو الأيديولوجي.

الاستقلال

الحركةُ مستقلةٌ، وبالرغم من أن الجمعيات الوطنية تعمل كهيئاتٍ مساعدةٍ في الخدمات الإنسانية التي تُقدمها حكوماتُها وتخضع لقوانين بلدانها، إلا أن عليها أن تحافظ دائماً على استقلالها الذاتي بحيث تكون قادرةً على التصرف في كل الأوقات وفقاً لمبادئ الحركة.

الخدمة التطوعية

الحركةُ منظمةُ إغاثةٍ تطوعيةٌ لا تبغي الربح بأي شكلٍ من الأشكال.

الوحدة

لا يُمكن أن تكون هناك سوى جمعيةٍ واحدةٍ للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في البلد الواحد. ويجب أن تكونَ الجمعيةُ مفتوحةً للجميع، وأن يمتد عملها الإنساني إلى جميع أراضي البلد.

العالمية

الحركةُ الدوليةُ للصليب الأحمر والهلال الأحمر هي حركةٌ عالميةٌ تتمتع فيها كل الجمعيات بوضعٍ متساوٍ وتتحمل نفس المسؤوليات وعليها نفسُ الواجبات في مساعدة بعضها البعض.

لمعرفة المزيد: يرجى الاطلاع على الرابط التالي: www.icrc.org/ar/discover

أين تعمل اللجنة الدولية؟

عندما تندلعُ أعمال القتال، يحتاج الناس الذين يَعْلقون في براثن العنف إلى المساعدة على وجه السرعة. ولذلك، تُبقي اللجنة الدولية على عملياتها في مناطق النزاع المسلح وأعمال العنف الأخرى، وعلى مكاتب وبعثات في العواصم والمدن الرئيسية التي تُشكِّل مراكزَ إقليميةً مهمةً لتنسيق المساعدات وتوزيعها.

وللمنظمةِ بعثاتٌ ووفودٌ في نحو 80 بلداً في مختلف أنحاء العالم، وأغلبية الموظفين العاملين لديها الذين يفوق عددهم 14,000 موظف هم من مواطني البلدان التي يعملون فيها.

ويعمل في مقر اللجنة الدولية في جنيف في سويسرا، حوالي 900 موظفٍ على صياغة السياسات والاستراتيجيات على مستوى المنظمة وتنفيذها، فضلاً عن تقديم الدعم الحيوي للعمليات الميدانية والإشراف عليها.

J.Torgovnik/ICRC

في جمهورية كونغو الديمقراطية، يستخدم موظفو اللجنة الدولية ومتطوعو الصليب الأحمر المحليون المراكب للوصول إلى الأشخاص المتضررين من أعمال العنف.

وقد تُغطي البعثات الميدانية بلداً واحداً أو عدة بلدان إذا كانت بعثات إقليمية. وهي تضطلع بمجموعةٍ واسعةٍ من الأنشطة حسب الوضع والاحتياجات. ومن بين هذه الأنشطة:

- مساعدات مادية للأشخاص المتضررين من نزاعاتٍ مسلحةٍ أو حالات عنف أخرى قائمة أو ناشئة والسعي لضمان تمتعهم بالحماية.

- العمل الوقائي، والعمل مع الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية، و«الدبلوماسية الإنسانية» (استخدام نفوذنا لدى الدول والجهات الأخرى لتحقيق تحسينات).

وتعمل بعثاتُنا كذلك على وضع نظام إنذار مبكِّر يُتيح استجابةً سريعةً وفعالةً عند اندلاع نزاع مسلّح وحالة عنف أخرى.

V. Pododianiuk/ICRC

Nick Danziger/ICRC

قصةٌ تُعرِّفُ باللجنة الدولية

مهنة جديدة لكريمة

عندما كانت كريمة (انظر أعلاه) في الثانيةَ عشرةَ من عمرها، علِقتْ هي وشقيقها في وسط تبادلٍ لإطلاق النار في قتالٍ كان يدورُ أمام منزلهما في كابل في أفغانستان. واخترقت أربعُ رصاصاتٍ ساقها ما تطلب بتراً فورياً للساق فوق الركبة مباشرةً.

آنذاك، كانت اللجنة الدولية تُمثِّل شيئاً واحداً في نظر كريمة، هو فرصة المشي من جديد. وما اكتشفته في نهاية المطاف هو حياة جديدة ومهنة جديدة. «جئتُ إلى مركز إعادة التأهيل البدني التابع للجنة الدولية لأحصل على طرفٍ اصطناعي وأتعلم المشي بواسطته. لكني عندما عدتُ في وقتٍ لاحقٍ لتصليح هذا الطرف الاصطناعي كان المركز يبحث عن أخصائيين في العلاج الطبيعي».

واليوم، وبعد مرور ما يُقارب العقدين على فقدانها لساقها، أصبحت كريمة أخصائية في العلاج الطبيعي وهي تُساعد في إدارة المركز في كابل. وهي تساعد الشباب كما المسنين على تعلُّم كيفية التعايش مع الإعاقات، والتكيُّف مع الأطراف الاصطناعية وتقوية الأطراف المُصابة.

عايش الكثيرُ من موظفي اللجنة الدولية نتائج النزاع بشكلٍ مباشرٍ. وبما أن كريمة (على اليسار) فقدت هي نفسها ساقاً، فهي تتفهم ما يعيشه مرضاها.

مَن نحن

يعمل حول العالم أكثر من 11,500 شخصٍ مثل كريمة، في بلدانهم لصالح اللجنة الدولية. ويضطلع هؤلاء الموظفون القيِّمون بالكمِّ الأكبرِ من عملنا، مسخِّرين لذلك المعارف والمهارات التي اكتسبوها على المستوى المحلي.

وتتزايد أعدادُ الأشخاص الذين يُوظفون في أحد البلدان ويُرسلون أيضاً للعمل في بعثاتٍ موجودةٍ في بلدان أخرى. ولدينا اليوم أكثر من 1,800 موظفٍ أجنبي يعملون في الميدان، نصفهم مندوبون، أي هؤلاء الرجال والنساء الذين يقومون بزيارة المحتجزين، ويُعدُّون ويُنفذون برامج للمساعدة ويُعززون معرفة القانون الدولي الإنساني والامتثال له. والموظفون الآخرون هم أخصائيون كالأطباء والممرضين والمهندسين وأخصائيي تكنولوجيا المعلومات والأطباء البيطريين والمهندسين الزراعيين والمترجمين الفوريين والمديرين.

لمعرفة المزيد عن موظفينا، وعن فرص العمل، يُرجى الاطلاع على الرابط التالي:
www.icrc.org/ar/discover

المساعدة

إنقاذ الأرواح وضمان المستقبل

كلما اندلعت النزاعاتُ، تتدخل اللجنةُ الدوليةُ لإنقاذ حياة الناس وسبل كسب عيشهم. ونُلبّي احتياجاتهم المادية الفورية ونسعى إلى أن نكفل أن بعض التداعيات العامة للنزاع – كالأمراض والإصابات والجوع وفقدان المدخول والتعرُّض لعناصر الطبيعة – لا تُهدد بقاءهم أو مستقبلهم.

مساعدةٌ واسعة النطاق

تتخذ المساعدةُ التي نقدمها أشكالاً مختلفة حسب المنطقة وطبيعة الأزمة. وقد تعني المساعدة تقديم إغاثة مادية (كالغذاء والمبالغ النقدية والبذور والأدوات والأدوية)، أو تصليح نظم التزويد بالمياه ومعالجتها، أو بناء مرافق طبية. ونوفِّر كذلك دورات تدريب لموظفي الرعاية الأولية والجراحين وأطباء التخدير والممرضين والفنيين المتخصصين في الأطرافِ الاصطناعية وتقويم العظام. ونهدف في كل الجهود التي نبذلها إلى تعزيز قدرات المؤسسات المحلية على توفير الخدمات الأساسية كالمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية.

مساعدةُ الناس على إعالة أنفسهم

في حين تُنقذ مساعدات الطوارئ الأرواح وتخفف من الآثار المباشرة للنزاع، تسعى اللجنة الدولية على الدوام إلى أن تُبقي في اعتبارها هدفها النهائي المتمثل في إعادة قدرة الناس على إعالة أنفسهم. وتأخذ المساعدة في بعض الأحيان شكل منحٍ نقديةٍ صغيرةٍ بحيث تتمكن الأُسر من أن تُحدد كيفية تلبية احتياجاتها؛ وتستفيد الأسواق المحلية والمنتجون المحليون بصورةٍ غير مباشرةٍ من هذه المساعدة. ونساعد الناس في حالاتٍ أخرى على تأسيس مشاريع صغيرة أو على إنتاج غذائهم بأنفسهم.

فتاةٌ تحمل الماء في مُخيمٍ للنازحين في جنوب السودان.

Alessio Romenzi/ICRC

Olivier Matys/ICRC

تلقى هذا الرجل من ولاية «باتاني» في تايلند قارباً صغيراً ومعدات صيد لمساعدته على إعادة بناء حياته كصياد سمك بعد أن كان محتجزاً.

الأمنُ الاقتصادي

عندما يندلعُ نزاعٌ مسلحٌ أو حالة عنف أخرى، تُساعد اللجنةُ الدوليةُ الناس على تلبية احتياجاتهم الأساسية من خلال توفير الغذاء وأواني الطبخ والمأوى والملابس ومستلزمات النظافة، إلخ. وعندما نقوم بذلك نأخذُ في الحسبان جميع متطلبات الأسر الاقتصادية الأساسية.

الاحتياجاتُ طويلةُ الأمدِ

لكننا لا نتوقف عند هذا الحد، بل نبحثُ كذلك كيف يُمكن للعائلاتِ والجماعات بأكملها أن تضمن اكتفاءها الذاتي وأمنها الاقتصادي. وهدفنا أن نضمن أن الناس قادرون على رعاية أنفسهم وعلى تلبيةِ احتياجاتهم الطويلة الأمد.

ولأن ولايتنا تشملُ الأشخاصَ المحرومين من حريتهم لأسبابٍ مرتبطةٍ بالنزاع المسلح، فإننا نعمل كذلك جاهدين على تلبية الاحتياجات الغذائية والصحية للأشخاص المحرومين من حريتهم، حيثما يقتضي الأمر ذلك.

لمعرفة المزيد، يرجى الاطلاع على الرابط التالي: www.icrc.org/ar/discover

كازامانس، السنغال، واحةٌ من المناطق التي دعمت فيها اللجنة الدولية المشاريع وقدمت بذوراً وأدواتٍ لمساعدة الناس على إنشاء مزارع صغيرة ومشاريع لكسب العيش.

يشمل العملُ الذي تضطلع به اللجنةُ الدوليةُ في مجال الأمن الاقتصادي توزيع المواد الغذائية وتلقيح المواشي، وتصليح نظم الري، وتوفير البذور والأدوات لمساعدة الناس على استئناف أعمال الزراعة، وتنظيم برامج النقد مقابل العمل، وتقديم منحٍ نقديةٍ لتأسيس مشاريع صغيرة (كفتح صالون للحلاقة أو محل لتصليح السيارات أو الدراجات).

اعتاد عبد المجيد الاستيقاظ مبكراً كل صباح لينتقل من باب إلى باب بحثاً عن عمل. ويستدعي عبد المجيد ذكرياته فيقول: "غالبية الناس لم يرغبوا في توظيف شخص عمره 43 سنة". ويضيف قائلاً: "لدي ثلاثة أطفال، وقد عشت أوقاتاً عصيبة عندما لم أتمكن من العثور على عمل". لكن كل هذا تغيَّر بعد أن حصل على منحة مالية في إطار برنامج الأمن الاقتصادي الذي يهدف إلى مد يد العون لمن يعيشون في جنوب شرق بنغلاديش ليحققوا اكتفاءً ذاتياً.

تقدم اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر البنغالي التدريبات والتوجيه بالإضافة إلى منح مالية لتعزيز الزراعة وتربية الماشية ومبادرات المشاريع الصغيرة. يقول السيد عبد المجيد: "بوسعي الآن أن أرسل أبنائي إلى المدرسة. أحلامي تحققت بل وجاوزت توقعاتي".

Brecht Goris/ICRC

المياه والسكن

نهجٌ موجَّه إلى الصحة العامة

ترتبط جميع برامجنا المخصصة للمياه والسكن بالصحة العامة في وسط النزاع، وتهدف إلى تأمين بيئة عيش صحية. وتعمل اللجنة الدولية جاهدةً على ضمان حسن عمل الخدمات العامة الأساسية (المياه النظيفة والمأوى والصرف الصحي الملائم،...إلخ).

وقد يكون أثر النزاع المسلح مباشراً أو غير مباشر، وتداعياته قد تكون قصيرة الأمد أو تدوم لفترات طويلة. والمناطق الحضرية حيث الكثافة السكانية عالية والنظم معقدة هي أكثر المناطق تأثراً بهذه التداعيات.

خدماتٌ سيئةٌ تعني صحةً سيئةً

حين لا تعمل نظم المياه والطاقة والصرف الصحي بشكلٍ سليم، تُعاني صحةُ الناس الذين يعتمدون على هذه الخدمات وتتدهور ظروفُ العيش. وقد تُصبح هذه المرافق غير قادرةٍ على تلبية الاحتياجات بسبب تدفق النازحين، أو تتعذر صيانتها لأن القتال يحولُ دون الوصول إلى البنى التحتية.

خدماتٌ مترابطةٌ

إن الكثير من أنشطةِ اللجنة الدولية مترابطةٌ فيما بينها. فتوفير المياه للسكان يحتاج إلى كهرباء وإلى نظامٍ لمعالجةِ المياه المستعملة، ورعاية المرضى والجرحى يتطلب ماءً وكهرباء ونظاماً للتخلص من النفايات داخل المستشفيات. ولا يتوقف التزامنا بتقديم الخدمات حين يتوقف النزاع، بل نواصل عملنا إلى أن تتمكن الحكومة من معاودة عملها.

إن الوصول إلى المياه النظيفة أمرٌ حيوي لا سيما في الأزمات. وبعد أن قضى الإعصار «هايان» على الشبكة المحلية لتوزيع المياه، وفّرت اللجنة الدولية مياه الشرب للسكان في ولاية «سامار» في الفلبين.

Omar Saad/ICRC

تشنُّ الحروب أكثر فأكثر في المناطق الحضرية. ولهذا السبب، يتولى مهندسونا المتخصصون في المياه والسكن تصليح وصيانة نُظمٍ كبيرةٍ ومعقدةٍ للمياه والطاقة والصرف الصحي في المدن، مثل هذا النظام في بغداد في العراق.

الرعايةُ الصحيةُ

نادراً ما تكون الحاجةُ إلى الرعاية الصحية أكثر إلحاحاً مما تكون عليه في حالات الحرب. ففي حين يتعرض المقاتلون والمدنيون للمعاناة والموت، قد تضطر مجتمعاتٌ بأكملها إلى الفرار بحثاً عن الأمان. وقد تتعطل في هكذا حالات البنى التحتية ونُظم الإمداد اللازمة لتقديم الرعاية الصحية للجماعات، أو تتضرر أو تُدمَّر.

وتطرح هذه الحالاتُ تحدياتٍ هائلةً وتعرِّض للخطر كل من يسعى للحصولِ على الرعاية الصحية وكل من يُحاول تقديمها. وغالباً ما تستنفد المرافق التي تتمكن من مواصلة عملها طاقاتها بسبب كثرة الجرحى والأشخاص المصابين بأمراضٍ معديةٍ أو الذين يُعانون من سوء التغذية. وفي الوقت عينه، فإن أعمال العنف الواسعة النطاق قد تحوِّل بكل سهولةٍ عملية الوصول إلى الرعاية الصحية إلى أمرٍ في غاية الصعوبة والخطورة، أو تجعلها بكل بساطة مستحيلة.

نهجٌ شاملٌ

نتيجة لهذه التحديات، لا يُلبّى الكثير من الاحتياجات الأساسية واليومية (كالتلقيح ورعاية الأمهات الحوامل وعلاج الأمراض المزمنة،...إلخ). كما تتأثر كذلك النظمُ الأساسية للصرف الصحي ومصادر المياه النظيفة وإمدادات المواد الغذائية، الأمر الذي يترك الجماعات فريسةً للأمراض المعدية وسوء التغذية.

ونتَّبع لتلبية هذه الاحتياجات المعقدة والمترابطة نهجاً شاملاً نضع من خلاله الفرد في صُلب عملنا ونسعى جاهدين إلى تأمين استمرار الرعاية منذ إصابة شخصٍ بجرح أو مرض، مروراً بعلاجه في مركزٍ صحي أو مستشفى وحتى تعافيه وإعادة تأهيله. ونتعاون في كل مرحلةٍ من هذا المسار مع المجتمعات المحلية والوكالات الصحية لتقييم الاحتياجات ثم تلبيتها.

Jacob Simkim/ICRC

تزود اللجنةُ الدوليةُ في النزاعات المسلحة المستشفيات المحلية بالجراحين والتجهيزات والإمدادات. هنا في مستشفى رويس في قندهار في أفغانستان، جراحون يجرون عملية جراحية لشابٍ يُعاني من حروقٍ بالغة.

تصعّب الحروبُ إمكانية حصول الناس على العلاج الطبي في وقتٍ يكونون فيه بأمسِّ الحاجة إليه. في الصورة التالية، طبيبٌ تابعٌ للجنة الدولية يُعاين فتى في مستشفى في جنوب السودان.

Marko di Lauro/Getty Images/ICRC

مجموعةٌ واسعةٌ من الخدماتِ الصحية

التدريبُ على الإسعافات الأولية ودعمها

تبدأ الرعايةُ مع من هم الأقرب من الناس الذين يحتاجونها. ولهذا الغرض، تُدرِّب اللجنةُ الدوليةُ أفراداً من المجتمعات المحلية، ومتطوعي الصليب الأحمر والهلال الأحمر والعاملين المحليين في مجال الرعاية الصحية والعاملين في الإسعافات الأولية لكي يتمكنوا من تثبيتِ حالة المرضى إلى أن يصلوا إلى مرافق رعاية متخصصة.

الرعايةُ الصحيةُ الأولية

نكيِّف عملنا مع الاحتياجات المحلية وهو يشمل عادةً الأنشطة الوقائية (كالترويج لممارساتٍ جيدةٍ في مجال الصحة) والعلاج. وتتمثل أولوياتُنا في التلقيح والصحة الإنجابية والرعاية السريرية والرعاية النفسية والاجتماعية لضحايا العنف الجنسي.

المستشفياتُ بكلِّ ما تشمل

نظراً إلى أن النزاع يُؤثر في جميع جوانب صحة المجتمع، فإننا نتَّبع نهجاً شاملاً بخصوص الرعاية في المستشفى. ونعالج مسائل كإدارة المستشفى والجراحة والطب الداخلي وطب الأطفال والتوليد وطب النساء ورعاية المرضى المصابين بأمراضٍ معديةٍ داخل المستشفى.

الصحةُ العقليةُ والدعمُ النفسي والاجتماعي

تُعير اللجنةُ الدوليةُ سلامة الأشخاص الذين يُعانون من صدماتٍ عقليةٍ بسبب العنف اهتماماً كبيراً. وتضمِّن اللجنة الدولية جهودها الرامية إلى مساعدة الجماعات على التعافي من آثار الحرب وأعمال العنف الأخرى، دعماً نفسياً ودعماً نفسياً واجتماعياً.

الصحةُ في أماكن الاحتجاز

نسعى إلى أن نضمن استفادة المحتجزين من الرعايةِ الصحية الأساسية فنلبي احتياجاتهم الفردية ونعمل في الوقت عينه على تحسين نُظم الماء والصرف الصحي والغذاء والرعاية الصحية والنظافة. ونلبي كذلك احتياجات الأشخاص المحرومين من حريتهم، لا سيما من عانوا منهم من التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة، أو من يُعانون من حالةٍ نفسية.

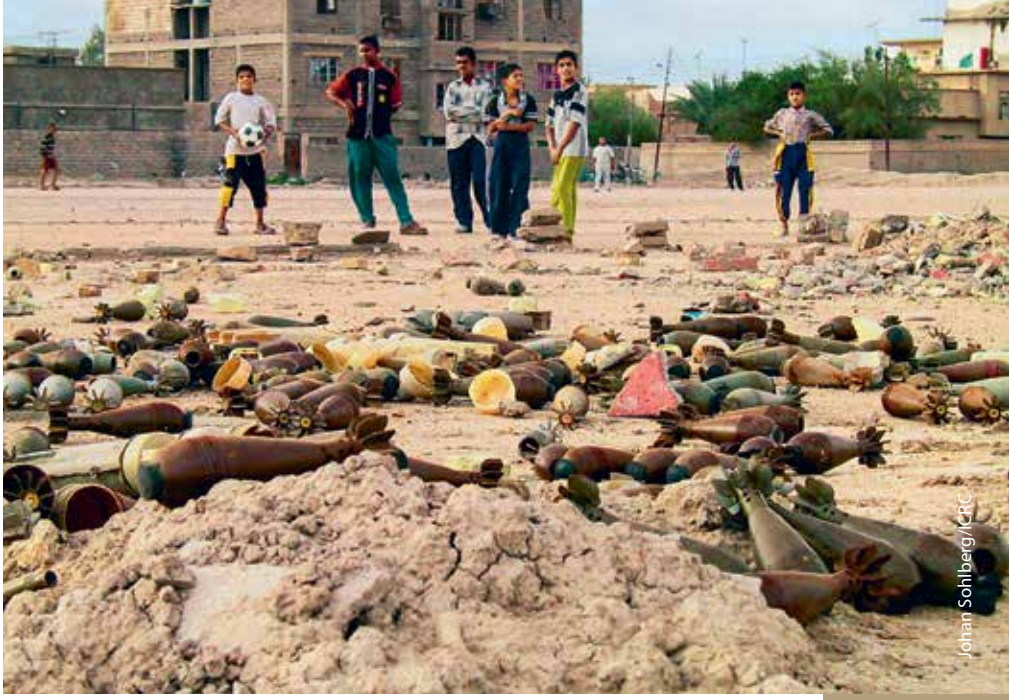

أطفالٌ يقفون على مسافةٍ من كومة قنابل غير منفجرةٍ متروكة على مقربةٍ من ملعبٍ لكرة القدم في البصرة في العراق. ونحن نعمل لمنع الألغام أو الأجهزة غير المنفجرة كهذه من إلحاق الأذى بالناس.

التلوثُ بالأجهزةِ القابلة للانفجار

يُمكن أن تزيدَ الألغام والذخائرغير المنفجرة بشكلٍ كبيرٍ من الخطر على الأشخاص المقيمين في مناطق الحرب ومن يأتون لمساعدتهم. وبالتالي يعمل خبراؤنا المتخصصون في الذخائر في إطار عمليات اللجنة الدولية لضمان حماية موظفينا وغيرهم. كما أنهم يساهمون باستنتاجاتهم في تقاريرنا عن سير العمليات العدائية.

ونحن ننفِّذ مجموعةً واسعةً من الأنشطة تشملُ التوعية بالمخاطر ونزع الألغام والذخائر غير المنفجرة ورعاية الضحايا. ويبدأ عملنا خلال النزاع وقد يستمر لفتراتٍ طويلةٍ بعد توقف العمليات العدائية.

العائلاتُ التي فقدت أحباء لها خلال سنوات القتال في بيرو تمكنت من معرفة ما حلَّ بهم بفضل تضافر جهود مرفق الطب الشرعي في البلد واللجنة الدولية.

أنشأنا في عام 1983 صندوقاً خاصاً للأشخاص ذوي الإعاقة لكي نضمن استمرارية المشاريع التي ترعاها اللجنة الدولية. ويدعم الصندوق أيضاً مراكز التأهيل البدني في البلدان المنخفضة الدخل. موظفة فنية في مركز الأطراف الاصطناعية وشلل الأطفال في مدينة غزة تعلّم طفلاً على المشي بواسطة الحذاء المصمم لحالته.

Shadow Pro/ICRC

إعادة التأهيل البدني والدمج الاجتماعي

يُقدم برنامجنا لإعادة التأهيل البدني العلاج الطبيعي والأجهزةَ المساعدةَ على الحركة (الأطراف الاصطناعية، وأجهزة تقويم العظام، وأجهزة المساعدة على المشي، والكراسي المتحركة). ونساعد المنظمات المحلية على تطوير قدراتها لتقديم هذه الخدمات. ويقلِّص ذلك الحواجز التي يُواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في سبيلهم نحو الدمجِ الاجتماعي.

علمُ الطب الشرعي والعملُ الإنساني

ينبغي التصرفُ بجثثِ الأشخاص الذين قضوا في حربٍ أو كارثةٍ طبيعيةٍ أو أثناء الهجرة باحترام. ومن الضروري تحديدُ مكان وجود الجثث ورفعها وتسجيلها والتعرُّف على هوية أصحابها. وصار العملُ الإنساني يشمل هذه المهام أيضاً التي تضطلع بها وحداتُنا العاملةُ في مجال الطب الشرعي مستخدمةً أحدث الأدوات والوسائل. ويُساعد أخصائيونا العاملون في مجال الطب الشرعي الوكالات المحلية على التصرف في الرفات البشرية خلال النزاع وبعده مباشرةً، وفي الجهود اللاحقة الرامية إلى استعادة الرفات والتعرُّف على هوية أصحابها، وذلك بعد فترةٍ طويلةٍ على توقف القتال أحياناً.

Rodrigo Abd/ICRC

قصة تُعرِّفُ بعملِ اللجنة الدولية

هولمز يقف مجدداً على قدميه

في تشرين الأول/ أكتوبر 2010، كان «هولمز فابيان أوردونيز» في طريقه لحضور دورةٍ في الإدارةِ البيئية على مقربةٍ من منزله في مقاطعة «كاكويتا» في جنوب كولومبيا حين داس لغماً وفقد قدمه. وكان يُمكن لهذا الحدثِ أن يُحطِّم أحلامه. لكن هولمز تابع دراسته في الجامعة بفضل مثابرته وبفضل دعم اللجنة الدولية والصليب الأحمر الكولومبي ومنظماتٍ محليةٍ أخرى.

عندما ينتهي نزاعٌ أو ينتقلُ من منطقةٍ إلى أخرى، تستمر الأجهزةُ القابلةُ للانفجار، كالألغام والقنابل والقذائف غير المنفجرة والقنابل العنقودية الصغيرة، في القتل والتشويه. وقد يفقد الناجون منها سبل كسب عيشهم وقدرتهم على أداء أبسط المهام، وغالباً ما يفقدون الأمل. ونظراً إلى أن الحروبَ تدورُ رحاها أكثر فأكثر في المدن المكتظة بالسكان، أضحى التلوث بالأجهزة القابلة للانفجار مدعاة قلقٍ بالغ.

ويقول السيد «لويس أرتوروروخاس»، وهو جرَّاحٌ يعمل في «كاكويتا» درَّبته اللجنةُ الدوليةُ على مساعدة الناجين من هكذا انفجارات، إن «هناك الانفجار بحد ذاته، الذي يجرح ويشوِّه، لكن هناك تداعياتٍ أقل شيوعاً، هي التداعياتُ النفسية». و«عندما تفقد أحد أطرافك، قد تكون الخسارة الكبرى خسارة الرغبة في مواصلة العيش».

Andrés Cardona/ICRC

Andrés Cardona/ICRC

شجاعة «هولمز فابيان أوردونيز» وقوته ساعدته، إلى جانب دعم اللجنة الدولية والمنظمات المحلية، على إعادة بناء حياته.

وتبني استجابة اللجنة الدولية على الخبرة المكتسبة في العديد من الاختصاصات، منها نزعُ الألغام والتخلص من المتفجرات والرعاية الصحية وإعادة التأهيل البدني والدعم النفسي والاجتماعي والقانون الدولي الإنساني، لمساعدة أفرادٍ ومجتمعاتٍ بأكملها على معالجة الآثار والوقاية من إصاباتٍ في المستقبل.

ويقول هولمز: «كانت اللجنةُ الدوليةُ كل شيء بالنسبة لي. وكان موظفوها أول من اقترب مني بعد الحادث. وتعلمتُ بفضلهم كيف أمشي مجدداً. وبعد أن تخطيتُ هذه التجربة، بتُّ أعتقد أن لا حدود في الحياة».

الوقاية

لأجل وضع حدٍّ للأثر المدمِّر الذي تتركه الألغامُ المضادةُ للأفراد والقنابل العنقودية على المدنيين، ندعو الدول إلى التصديق على المعاهدات التي تحظر إنتاجها ونقلها واستخدامها، وإدراجها في قوانينها الداخلية. ونذكِّر كذلك الدول التي اعتمدت هذه المعاهدات بالواجبات الواقعة على عاتقها بتنظيف المناطق الواقعة تحت سيطرتها التي تلوَّثت بالألغام والذخائر غير المنفجرة.

الحماية

عندما تندلعُ النزاعات، تُقيم اللجنةُ الدوليةُ حواراً دائماً مع حملة السلاح سعياً منها إلى أن تضمن أنهم لا يستخدمون أسلحةً يحظرها القانون الدولي. كما نذكرهم بالواجباتِ الواقعةِ على عاتقهم بتنظيف المناطق من الأجهزة القابلة للانفجار بعد انتهاء النزاع.

المساعدةُ المباشرة

توفِّر اللجنةُ الدوليةُ في جميع أنحاء العالم إعادة التأهيل البدني والأطراف الاصطناعية وأجهزة تقويم العظام والعكازات والكراسي المتحركة للأشخاص الذين تعرضوا لإصاباتٍ بالأجهزة القابلة للانفجار. ونوفِّر في الوقتِ عينه خبرةً عملانيةً للمساعدة في نزع هذه الأجهزة من المناطق المدنية. ويحثنا كل ذلك على مضاعفةِ جهودنا لتعزيز الامتثال للقواعد التي تحظر استخدام أسلحةٍ كهذه أو تحدُّ من استخدامها، والدعوة لاعتماد قواعد جديدة عند الاقتضاء.

نستخدمُ جميعَ أنواع أدوات الاتصال للتوعية بقواعد الحرب.
والصورةُ التاليةُ مقتبسةٌ من شريط فيديو أنتجته اللجنةُ الدوليةُ بشأن القانون الدولي الإنساني بعنوان «قوانين الحرب (في إيجاز)».
ويشرح الفيديو كيف يحمي القانون المدنيين ومرافق الرعاية الصحية والمحتجزين خلال النزاعات المسلحة. لمشاهدة شريط الفيديو، يُرجى الاطلاع على الرابط التالي:
www.icrc.org/ar/document/rules-war-nutshell

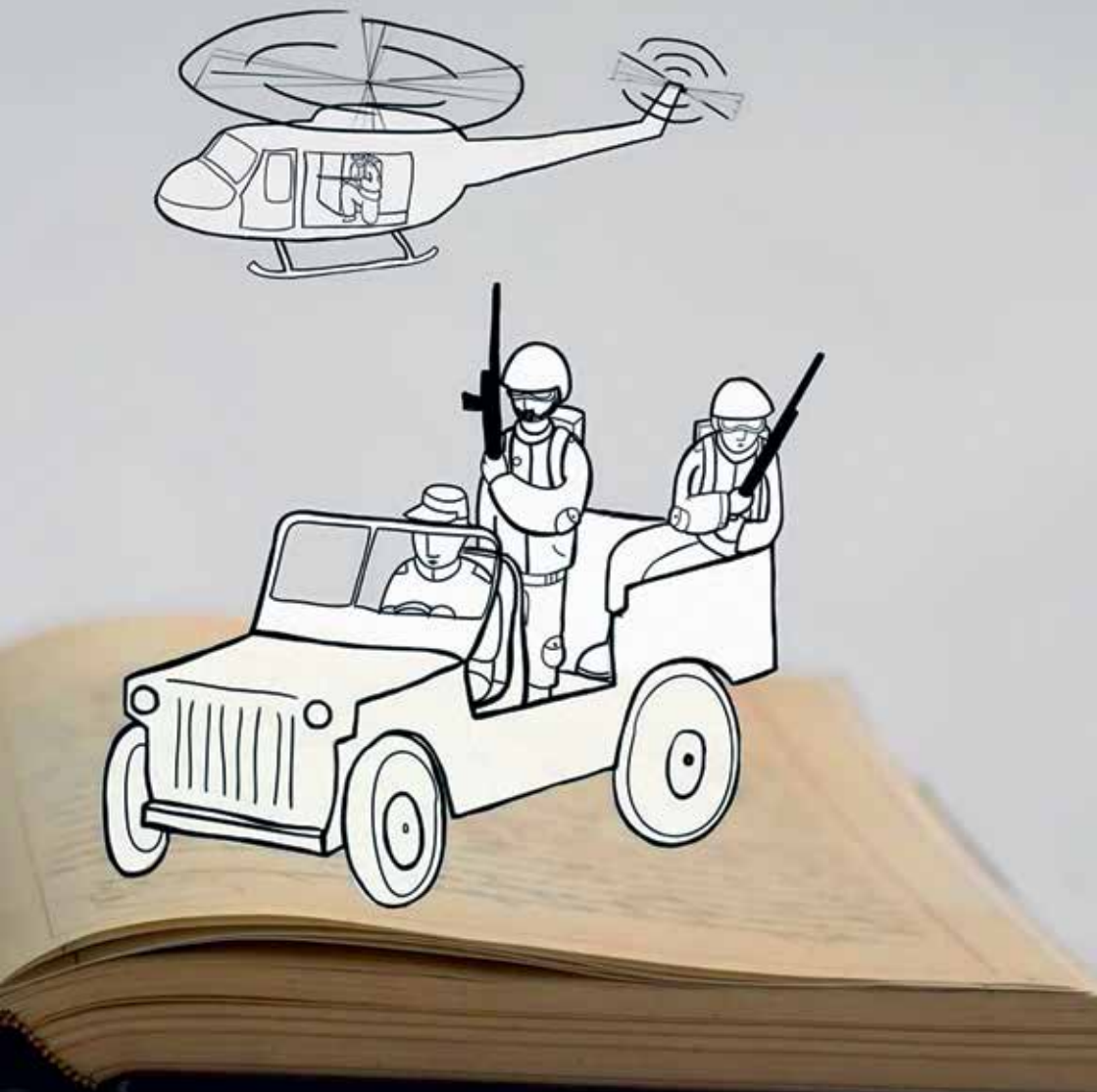

الحماية

يكون الأشخاصُ الذين لا يُشاركون في القتالِ في أغلب الأحيان أكثر مَن يُعاني من النزاع وأعمال العنف الأخرى. وهم قد يُقتلون أو يُجرحون بأعدادٍ كبيرةٍ، أو يُجبرون على الفرار عبر مناطق خطرة بحثاً عن الأمان. وفي كثيرٍ من الحالات تُدمَّر منازلٌ وقرى، وحتى مدن بأكملها بوتيرة متزايدة، إضافةً إلى السبل التي يعتمدها الناسُ لتأمين قوتهم ومأواهم.

حمايةٌ يُكرسها القانون

حين تقعُ أعمالُ عنفٍ واسعة النطاق، يكون المدنيون في حالة ضعفٍ بالغٍ ويحتاجون إلى رعاية. وتعمل اللجنة الدولية جاهدةً لتضمن أن المشاركين في القتال يلتزمون بالواجبات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني. وعلى سبيل المثال، يجب على الدول أن تفي بمسؤوليتها في معاملة المحتجزين معاملةً إنسانيةً. كما أن احترام وحدة الأسرة والكرامة والسلامة الجسدية والنفسية عناصر رئيسية من هذه الواجبات.

الالتزامُ بالقانون

لا تُعزى الصعوباتُ التي تواجهها اللجنةُ الدوليةُ في سعيها إلى ضمان حماية المدنيين في النزاعات المسلحة المعاصرة إلى أوجه قصور في القانون الإنساني. فالمشكلةُ الحقيقيةُ تكمن في تخلف أطراف النزاع عن الامتثال لهذه القواعد الأساسية.

الوجودُ والحوارُ

تنصُّ اتفاقياتُ جنيف لعام 1949 وبروتوكولاها الإضافيان على أنه لا يُمكن في أي حالٍ من الأحوال تعريضُ الأشخاصِ المدنيين وكل الذين كفوا عن المشاركة في القتال لخطر الهجماتِ بل يجب صيانتهم من أي خطرٍ وحمايتهم.

ولكي تساعدَ اللجنةُ الدوليةُ في ضمان احترام الضمانات التي تكرسها هذه القوانين، فهي تسعى جاهدةً إلى المحافظة على وجود لها في المناطق التي يكون فيها المدنيون عُرضةً للخطر إلى حدٍّ كبير. ونذكِّر جميعَ الأطرافِ المعنية بالقواعد التي تنظِّم سير العمليات العدائية، فضلاً عن القواعد المتعلقة باستخدامِ القوةِ في عمليات إنفاذ القانون.

في الميدان

عندما يتمكن مندوبونا من توثيق انتهاكاتِ القانون، يُبلغون السلطاتِ بذلك ويطلبون منها اتخاذ إجراءات لوضعِ حدٍّ لهذه الانتهاكات. ويُقدم المندوبون العونَ للأشخاصِ المتضررين من النزاع، كلما تسنى لهم ذلك. ويُقيمون كذلك حواراً منتظماً مع حملة السلاح، سواء كانوا أعضاء في القوات المسلحة، أو مجموعاتٍ متمردةً، أو قوات شرطة، أو قواتٍ شبه عسكريةٍ أو مجموعاتٍ أخرى.

موظفٌ تابعٌ للجنةِ الدوليةِ يشرح قواعد القانون الدولي الإنساني لعناصر من مجموعةٍ مسلحةٍ في ولاية «شوكو» النائية في كولومبيا.

Juan Arredondo/Getty Images/ICRC

Thierry Gassmann/ICRC

تُثيرُ اللجنةُ الدوليةُ مسائلَ إنسانيةً على أعلى مستويات الحكومات. في الصورة أعلاه، رئيسُ اللجنة الدولية السيد «بيتر ماورير» يتحدثُ أمام الجمعية الثانية عشرة للدول التي وافقت على حظر الألغام المضادة للأفراد.

أعلى المستوياتِ الدبلوماسيةِ

نحن نعملُ كذلك على أعلى المستوياتِ الدبلوماسيةِ لنضمنَ حماية المدنيين والمحتجزين. وتركِّز الجهود الدبلوماسية في أغلب الأحيان على أهدافٍ إنسانيةٍ محددةٍ، كإيصال الإغاثة للأشخاصِ العالقين في مناطق القتال، والحصول على موافقةٍ بزيارةِ السجون وتسهيل هدناتٍ إنسانيةٍ مؤقتةٍ بين الأطراف المتحاربة. وتساعد هذه الجهود وغيرها في ضمان الحقوق الأساسية للأشخاص الذين نجهد لحمايتهم، وهي جهودٌ تشمل تلقي الرعاية الصحية والقدرة على كسب العيش.

وتحافظ اللجنةُ الدوليةُ على حوارٍ دائمٍ مع القوات المسلحة، حتى في أوقات السلم. ونشجع هذه القوات على إدراج قواعد القانون الإنساني في التخطيط للعمليات العسكرية وتنفيذها.

Nick Danziger/ICRC

جنود أفغان يُشاركون تحت إشراف اللجنة الدولية في تدريبٍ على كيفية معاملة المحتجزين وفق القانون الدولي الإنساني. وتؤدي اللجنة الدولية أحياناً دور المراقب خلال تمرينات التدريب.

تعزيزُ حماية المحتجزين

يكون الأشخاصُ المحرومون من حريتهم في حالة ضعفٍ شديدٍ. وتُصبح حالةُ الضعف هذه أكثر حدةً في النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى، حين يُمكن أن يتفاقمَ الاستخدامُ المفرطُ للقوة وأوجه القصور في السجون.

وتعمل اللجنةُ الدوليةُ بالتالي على منع حالات الاختفاء القسري والإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة، أو وضع حدٍّ لها. كما نقوم بإعادةِ الاتصال بين المحتجزين وعائلاتهم ونعمل على تحسين ظروف الاحتجاز حيث يقتضي الأمرُ ذلك ووفقاً للقوانين والمعايير الدولية.

المقابلاتُ الفرديةُ

تشكِّل الزياراتُ المنتظمةُ لأماكن الاحتجاز عنصراً أساسياً من عملنا الهادف إلى مساعدة المحتجزين. ونرفع إلى السلطات تقاريرَ سريةً تستندُ إلى استنتاجاتنا ونُقدم للمحتجزين مساعداتٍ ماديةً أو طبيةً، عند الاقتضاء.

ويُجري مندوبونا خلال هذه الزياراتِ مقابلاتٍ فرديةً مع المحتجزين. وهم يُدونون التفاصيل الخاصة بالمحتجزين ليتمكنوا من مراقبة حالاتهم. ويشرح المحتجزون أية مشاكل إنسانية قد يواجهونها.

وتمتنع اللجنةُ الدوليةُ عن أخذ أي موقفٍ بخصوص أسباب توقيف المحتجزين أو القبض عليهم. فنحن نكتفي بالسعي إلى ضمان استفادة المحتجزين من الضمانات القضائية التي يكفلها لهم القانونُ الدولي والقانونُ المحلي.

تقييمُ النظامِ برمته

عندما نُسدي المشورةَ إلى سلطات السجون، لا نكتفي بدراسة الحالات الفردية بل نقيِّم كذلك أوجه القصور في النظام ككل التي تؤثر على صحة المحتجزين وسلامتهم. وبناءً عليه، تقوم المشورةُ التي نقدمها للسلطات على تقييمٍ دقيقٍ لنظام الاحتجاز، بما في ذلك التشريعات وهياكل السجون وممارسات الإدارة، وسلسلة الغذاء في السجن ونوعية الرعاية الصحية.

لمعرفة المزيد والاطلاع على قائمةٍ بشروط اللجنة الدولية لإجراء زيارةٍ إلى السجون، يُرجى مراجعة الرابط التالي: www.icrc.org/ar/discover

James Nachtwey/ICRC/VII

حقٌّ مُعترَفٌ به

تعترفُ اتفاقياتُ جنيف بحق اللجنة الدولية في النزاعات المسلحة الدولية بزيارة أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين. ويُعتبر منعُ مندوبينا من أداء مهمتهم انتهاكاً للقانون الدولي. وفي النزاعات المسلحة غير الدولية، تُجيز لنا المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع عرضَ خدماتنا على أطراف النزاع. وتقبل أطرافٌ كثيرةٌ اقتراحنا بزيارة المحتجزين، وهو ما يُعزى بشكلٍ جزئي إلى السمعة التي تمكّنا من كسبها في الميدان. وفي الحالات التي لا تصل إلى الحد القانوني الأدنى لتعريفها بنزاعٍ مسلحٍ، تعرض اللجنة الدولية زيارةَ المحتجزين بناءً على النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

حمايةُ المستضعفين

يكفل القانونُ الدولي حمايةً خاصةً لبعض الفئات من السكان المدنيين (كالنساء والأطفال واللاجئين والنازحين). وتتركز الجهودُ التي نبذلها لحماية هذه المجموعاتِ المستضعفةِ على تعزيز قدرتها على مواجهة المصاعب. ونقوم بما في وسعنا لتزويدِ هؤلاء الأشخاص بالأدوات التي يحتاجونها للعيشِ بكرامة وأمان.

النازحون

يعني النزاعُ المسلحُ في أغلب الأحيان أن أعداداً كبيرةً من المدنيين تُضطر إلى الهرب من منازلها وتبحث عن ملاذٍ لها في مكانٍ آخر داخل بلدها. وفي الكثير من الأحيان، يُضطر النازحون إلى ترك كل ممتلكاتهم ولا يأخذون معهم إلا القليل منها. وهم يفقدون أيضاً وسائل كسب عيشهم. ويُعتبر النازحون، بحكم وضعهم الهش للغاية، من بين المستفيدين الرئيسيين من مساعداتنا.

اللاجئون

يتمتع الأشخاصُ الذين يفرُّون عبر الحدود ويُعترف بهم كلاجئين، بحقٍّ تلقي الحماية والمساعدة من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. ويتمثل دورُ اللجنة الدولية في هذه الحالات بتقديم الدعم، خاصةً حين يكون اللاجئون محميين بموجب القانون الدولي. كما نقدِّم أيضاً خدمةَ رسائل الصليب الأحمر التي تُساعد اللاجئين على إعادة الاتصال بأفرادِ عائلاتهم الذين انفصلوا عنهم.

تُساعدُ اللجنةُ الدوليةُ النازحين والأطفال الذين غالباً ما يضطرون إلى ترك كل شيء حين يفرون من نزاعٍ مسلحٍ أو حالة عنف أخرى. هؤلاء الأشخاصُ هربوا من سوريا إلى الأردن المجاور في عام 2013.

Christian Katsuva Kamate/ICRC

أثناء النزاع، يتعرض الأطفالُ بشكلٍ خاص إلى الاستغلال والإساءة. في «غوما»، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، موظفةٌ تابعةٌ للجنةِ الدوليةِ تتحدثُ مع فتى في مركز عبور وتوجيه مخصص للأطفال المجندين في القوات المسلحة والمجموعات المسلحة.

الأطفال

قد ينفصلُ الأطفالُ عن عائلاتهم بسبب نزاعٍ أو حالة عنفٍ أخرى، ويضطرون إلى مغادرة منازلهم، أو يُقتلون أو يُشوَّهون أو يتعرضون للاعتداء أو الاستغلال الجنسيين. وقد يشهدون كذلك بأم العين الفظاعات التي قد تُرتكب بحق ذويهم أو أفرادٍ آخرين من عائلاتهم.

وعلى الرغم من الحماية التي يكفلها القانونُ للأطفال، فهم لا يزالون يُجنَّدون من قِبل القواتِ المسلحة والمجموعات المسلحة في بعض أنحاء العالم. وهم غالباً ما يحملون السلاح ويُشاركون مشاركةً فعليةً في القتال. وقد يكلَّفون كذلك بأدوارٍ أخرى تعرِّضهم لمخاطر كبيرة، كنقل الإمدادات على سبيل المثال.

لمعرفةِ المزيد عن الحماية القانونية الخاصة للأطفال، يُرجى الاطلاع على الموقع:
www.icrc.org/ar/discover

قصةٌ تُعرِّفُ بعمل اللجنة الدولية

أبعد من مجرد الإسعاف الأولي

تعرَّفت «أنطوانيت مكيندومبيلا» لأول مرةٍ على اللجنةِ الدولية في أواخر تسعينيات القرن الماضي حين اندلعت الحربُ في بلدها، أي جمهورية الكونغو الديمقراطية. كانت حينها في الثامنة عشرة من عمرها، وتقول مستعيدةً ذكرياتها «إن اللجنة الدولية كانت تُساعد في لمِّ شمل أطفال بعائلاتهم بعد انفصالهم عنها».

وحين اندلعت الحربُ مجدداً بعد ذلك بما يُقارب العِقد، رأت أنطوانيت الشارة المميزة للصليب الأحمر تدخل من جديدٍ ميدان العمل. وتقول: «أذكر أنني رأيتُ رجالاً يرتدون بزاتِ الصليب الأحمر يدخلون الأدغال حيث لجأ الكثير من الناس هرباً من القتال، ليُخرجوا الجرحى على نقَّالات».

Claire Doole/ICRC

أبعد من مداواةِ الجروحِ الجسدية

لكن عندما حسَّنت أنطوانيت مَعرفتَها باللجنة الدولية، علمت أننا لا نكتفي بالاهتمام بمداواة الجروح الآنية، بل نعالجُ كذلك الآثار الجسدية الطويلة الأمد والصدمات النفسية التي يتسببُ بها العنف.

وأنشأت أنطوانيت منظمةً لتعزيز صحةِ المرأة والمصالح الاقتصادية. وقرَّرت في عام 2008 أن تحضر إحدى دوراتنا التدريبية المخصصة لتوعيةِ النساء اللواتي تعرضن للاغتصابِ أثناء النزاع بشؤون الصحة والسلامة.

ومنذ ذلك الحين، تدرَّبت أنطوانيت على العمل كمساعدةٍ نفسيةٍ واجتماعيةٍ وترأست مركزاً للمشورة النفسية، وهو مكانٌ يُمكن فيه للنساء اللواتي تعرَّضن للعنف الجنسي الحديثُ عن تجربتهن والحصول على مشورةٍ دون أن يخشين الاتهام أو الوصم. وتقول أنطوانيت: «تلقينا تدريباً جيداً للغايةِ على كيفية رصد عوارض العنف الجنسي والتوصل إلى حلول».

مساعدةُ ضحايا العنف الجنسي

نقدِّم في بعضِ الأزمات، مجموعةَ مستلزماتٍ تُستعمل بعد التعرض للاغتصاب. وهي تتضمنُ موانع للحمل في حالات الطوارئ لتفادي الحمل غير المرغوب فيه، وأدويةً مضادةً للفيروساتِ الرجعية لتفادي انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، وعلاجاتٍ لمكافحة الأمراض المنتقلة جنسياً ولقاحاتٍ ضد الكزز وفيروس التهاب الكبد الوبائي باء (B). ونسدي كذلك المشورةَ للضحايا لمساعدتهم على التعافي من الجروح النفسية التي خلفها العنفُ الجنسي.

النساءُ والفتياتُ

تساعدُ اللجنةُ الدوليةُ جميعَ ضحايا النزاع، لكن للنساء والفتيات احتياجاتٌ خاصةٌ من الصحة والحماية وغيرها، نسعى في أنشطتنا إلى تلبيتها. ونحن نُشدد على كيفيةِ حماية النساء والفتيات في النزاعات، ونعمل على زيادةِ وعي المقاتلين بأن القانون الإنساني يحظر العنف الجنسي بجميع أشكاله.

لمعرفة المزيد عن النساء والحرب، يُرجى الاطلاع على الموقع: www.icrc.org/ar/discover

حين تُحتجز النساءُ، نسعى إلى ضمان أن تُلبَّى احتياجاتُهن الخاصة وفق القانون الإنساني.

إعادةُ الروابطِ العائلية

تُفرق النزاعاتُ المسلحةُ أو الكوارثُ الطبيعيةُ أو ظاهرةُ الهجرة المتنامية الآلافَ من العائلات كل عام. وقد يُعاني الأشخاصُ معاناةً فظيعةً حين يفقدون الاتصال بأحبائهم ويجهلون مكانَ وجودهم، ولا يعرفون إن كانوا سالمين أو حتى أحياء.

وتتعاون اللجنةُ الدوليةُ مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في جميع أنحاء العالم لرصد أماكن وجود الأشخاص وإعادة الاتصال بينهم وبين أقربائهم. ونحاول العثورَ على أفراد العائلات وإعادةَ الاتصال ولمَّ شمل العائلات وكشفَ مصير المفقودين.

الوكالةُ المركزيةُ للبحث عن المفقودين

تتولى هذه المهام وكالتنا المركزية للبحث عن المفقودين التي أُنشئت بهدفِ إعادة الاتصال بين أفراد العائلات الذين تُفرقهم النزاعاتُ المسلحةُ وحالاتُ العنف الأخرى. وتفتح الوكالةُ كل عام مئات الآلاف من الحالاتِ الجديدة التي تشملُ نازحين أو لاجئين أو محتجزين أو مفقودين. ويُتيح موقعنا الإلكتروني المسمى: «إعادة الروابط العائلية» للناس إمكانية تقديم طلبات بحث بسهولةٍ في حالات الطوارئ.

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على الموقع: www.familylinks.icrc.org/ar

Marko Kokic/ICRC

في أعقاب الإعصار الذي ضرب تاهيتي في عام 2010، وفَّرت اللجنةُ الدوليةُ هواتف ساتلية لمساعدة الناس على الاتصال بأحبائهم.

قصةٌ تُعرِّفُ بعمل اللجنة الدولية

سجينٌ سابقٌ يجدُ الأجوبة

عندما سُجن الدكتور «باتريسيو بوستوس» في عام 1975 في ظل الديكتاتوريةِ العسكريةِ في شيلي، قال إن زياراتِ مندوبينا ساعدته في تفادي المصير الذي لاقاه الكثيرون من الشيليين.

وقال الدكتور «باتريسيو بوستوس»: «ساعد تسجيلُ اللجنةِ الدولية لي وإخبارها لعائلتي بأني على قيد الحياة في عدم تعرضي للقتل». واليوم وبعد مرور أربعين عاماً، أصبح الدكتور «باتريسيو بوستوس» رئيسَ مرفق الطب الشرعي في شيلي. وتتمثل إحدى أبرز مهام المرفق في مساعدة عائلات من فُقدوا خلال حقبة الديكتاتورية على الحصول على أجوبةٍ عن مصير أحبائهم.

Hector Gonzalez de Cunco/ICRC

ويُعتبر مرفقُ الطب الشرعي في شيلي اليوم مثالاً تحتذي به دولٌ أخرى تستخدم علم الطب الشرعي لتحديد هويات رفات الأشخاص المفقودين. واللجنة الدولية شريكٌ رئيسي في هذه الجهود التي تضمنت التعرفَ على هوية ضحايا زلزالٍ مدمِّر وقع في عام 2010 وضحايا حريق شبَّ في سجن في سانتياغو في أواخر العام نفسه وأودى بحياة 81 شخصاً.

ونمَّى الدكتور «باتريسيو بوستوس» من خلال عمله مع اللجنةِ الدوليةِ تقديراً أعمق لمدى التزامنا الإنساني. وقال الدكتور «باتريسيو بوستوس»: «قبل مجيء مندوبي اللجنة الدولية لزيارتي في السجن، كنت أعرفُ مؤسسَ اللجنة الدولية، السيد هنري دونان، وعملها خلال الحروب. لكن مسألة زيارة المحتجزين كانت أمراً جديداً بالنسبة لي».

وقال الدكتور «باتريسيو بوستوس»، بعد نهايةِ الديكتاتورية في عام 1990، كان لدعمِ اللجنة الدولية الثابت وسلوكها المحايد وغير المتحيِّز دورٌ حاسمٌ في بناء ثقة الناس في الجهود الرامية إلى مساعدةِ عائلات المفقودين. ويتمثل جزءٌ من عملنا في تذكير الدول والقوات المسلحة والمجموعات المسلحة بواجبها الأخلاقي والقانوني بتوفير المعلومات التي من شأنها أن تساعدَ العائلاتِ في معرفة ما حلَّ بأحبائهم.

المفقودون: الحق في المعرفة

تتحمل الدول بموجب القانون الدولي الإنساني المسؤولية الرئيسية في منع «حالات الاختفاء» وتلبية احتياجات العائلات. وتُسدي اللجنةُ الدوليةُ المشورةَ للحكوماتِ بشأن كيفية التحقيق في حالات المفقودين. ونقدم أيضاً المساعدة في التصرف بالرفات البشرية وندعم تحقيقات الطب الشرعي التي تُجرى للتعرف على هوية القتلى. ونحن نمدُّ يد العون لتلك العائلات التي تُصارع للحصول على أجوبةٍ، من البداية إلى النهاية.

S. Ismael/ICRC

الوقاية

تسعى اللجنةُ الدوليةُ إلى التخفيف من الآثار الضارة للنزاعاتِ المسلحة على حياة الناس وكرامتهم عبر تذكير جميع أطراف النزاع على نحوٍ حثيثٍ بوجود قواعد ينبغي احترامها حتى في أوقات الحرب.

وقواعدُ الحرب مضمَّنةٌ في قانونٍ يُشار إليه عامةً بقانون الحرب أو بالقانون الدولي الإنساني. والغرضُ من هذا القانون منعُ المعاناةِ البشرية والحد منها في حالات النزاع المسلح من خلال الطلبِ إلى الدول والمجموعات المسلحة من غير الدول استخدام القوة مع التحلي بضبط النفس وبالقدر اللازم لإضعاف القدرة العسكرية للعدو.

تعزيزُ احترامِ قواعد الحرب

لا ينطبقُ واجبُ الالتزام بقواعد الحرب على الحكوماتِ وقواتِها المسلحةِ فحسب، بل كذلك على الجماعاتِ المسلحة المنظمة من غير الدول. ولهذا السبب، فإننا نعملُ مع جميع أطراف النزاع للتأكد من أنها تعي الواجباتِ التي تقعُ على عاتقها بموجب القانون الإنساني. ونحن نسعى من خلال التعريف بالمجموعةِ الكاملةِ من جوانب القانون الإنساني أن نمنع أفظع تجاوزات الحرب، أو أقله أن نحدَّ منها.

موظفٌ تابعٌ للجنةِ الدولية يتحدثُ إلى جنودٍ من مالي عن القانون الدولي الإنساني.

إيصالُ الرسالةِ إلى الخطوطِ الأماميةِ

حين اندلعت أعمالُ عنفٍ واسعةُ النطاقِ في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2014، كانت المهمةُ الأولى للجنة الدولية تقديم الإسعافات الأولية للجرحى والإغاثة الحيوية للسكان الذين نزحوا بسبب القتال. وقمنا بذلك بتعاونٍ وثيقٍ مع الصليب الأحمر في جمهورية أفريقيا الوسطى وغيره من أعضاء الحركة.

وكما في العديد من النزاعات، عملنا إلى جانب عمليات الإغاثة على منع معاناة السكان العالقين في أتون النيران المتبادلة. ونقيم لهذا الغرض حواراً منتظماً مع جميع أطراف النزاع ساعين لإقناعهم بالامتثال للقانون الإنساني.

وبما أن النزاع طال أمده، التقينا أعضاءً من القوات الدولية والجيش الوطني والمجموعات المسلحة والدَّرَك والشرطة، فضلاً عن المدنيين المسلحين لتعزيز احترام الجرحى والمرضى والمحتجزين والسكان المدنيين بشكلٍ عام، وحمايتهم.

وفي بيئةٍ تسودها مشاعرُ الغضب والكراهية وروحُ الانتقام، قد تكون المهمةُ مضنيةً. وقال رئيسُ بعثة اللجنة الدولية في بانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى السيد «جان-فرنسوا سانغسوي» :سيستغرق الأمرُ وقتاً لكن علينا ألا نكلَّ من تفسير القانون الإنساني وتعزيز الامتثال له، إذ إن معرفة القانون بشكلٍ أفضل قد تمنع الناس من انتهاكه».

Romaric Bekourou/CRC

مندوبةٌ تابعةٌ للجنة الدولية تشرحُ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان لجنود وضباط شرطة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

القواتُ المسلحةُ الحكومية

تقعُ على عاتقِ الدول مسؤوليةٌ قانونيةٌ في ضمان أن تُلمَّ قواتها المسلحة إلماماً تاماً بقانون النزاعات المسلحة على جميع مستويات سلسلة القيادة. ويتعين عليها أيضاً أن تضمن تطبيق هذه القواعد في جميع الحالات. وتعمل اللجنةُ الدوليةُ على تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وتنفيذه في إطار التشريعات الوطنية، وتساعد الدول على إدماجها بشكلٍ تام في العقيدة والتدريب العسكريين.

الجماعاتُ المسلحةُ من غير الدول

إن أغلبية النزاعاتِ المسلحة في يومنا هذا نزاعاتٌ غير دوليةٍ يُشاركُ فيها حملةُ أسلحةٍ لم يتلقوا أي تدريبٍ رسمي أو القليل منه فقط. ونسعى بالتالي إلى بناء عَلاقةٍ وإقامة اتصالات مع جميع أطراف النزاع، بما فيها الجماعات المسلحة من غير الدول. ويمكننا بهذه الطريقة زيادة الوعي بالقانون الإنساني وبأنشطةِ اللجنةِ الدوليةِ والجمعياتِ الوطنيةِ للصليب الأحمر والهلال الأحمر ووسائل عملها. ومن خلال تعزيز أمن العاملين في المجال الإنساني، نسهِّل إمكانية وصولهم إلى ضحايا النزاع.

أجهزةُ إنفاذِ القانون

ونعملُ كذلك بوتيرةٍ منتظمةٍ مع الشرطة وقوى الأمن لأنها غالباً ما تتدخلُ في النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى. ونشرح لهذه القوى عملنا ونسعى إلى أن نضمن أنها تتلقى تدريباتٍ على كيفية تطبيق القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان في عمليات إنفاذ القانون.

الساحةُ العالميةُ

يُشارك مقر اللجنةِ الدولية وبعثاتُها في الدبلوماسيةِ الإنسانيةِ على المستوياتِ الوطنية والإقليمية والعالمية. ونثير مسائل تبعثُ على القلق مع الجهات التي لها تأثيرٌ على قضايا حاسمة كمصير الأشخاص العالقين في أتون القتال وتقديم المساعدات الإنسانية ودخول أماكن الاحتجاز.

عينٌ على المستقبلِ

ونبذل كذلك ما بوسعنا لتعزيز الوعي بالقانون الإنساني في وسائل الإعلام والمدارس والجامعات والشركات (بما فيها تلك العاملة في مناطق القتال). ونأمل من خلال توعية الجمهور زيادة مستوى احترام القانون الإنساني والامتثال له.

نحو مستقبلٍ أكثر إنسانية

وقَّع ممثلون عن 16 بلداً اتفاقية جنيف الأولى في عام 1846. ولا تنفك اللجنةُ الدوليةُ منذ ذلك الحين تؤدي دوراً مركزياً في تعزيز وتطوير القانون الدولي الإنساني الذي يحمي الناس خلال النزاعات ويُكرِّس الحق في المساعدة الإنسانية.

وما زلنا نؤدي دوراً نشطاً في صياغة قواعد جديدةٍ لتخفيفِ المعاناة البشرية، فيما نسهر على ضمان الحفاظ على القواعد القائمة. فالحربُ والأسلحةُ تغيَّرت لكن المجتمع الدولي بات أكثر وعياً بالمعاناةِ التي تسببها الحرب. ويُعزى ذلك بشكلٍ جزئي إلى العمل الذي تضطلع به اللجنةُ الدوليةُ وأعضاء الحركة الآخرون.

التطبيقُ العملي للقانون

في عام 2011، على سبيل المثال، اعتمدت الحركةُ والدولُ الأعضاءُ في اتفاقيات جنيف خطة عمل رباعية أعدَّتها اللجنةُ الدولية. وتهدف الخطةُ إلى تحسين إمكانياتِ حصول المدنيين على المساعدةِ الإنسانية وتعزيز حماية بعض فئاتِ السكان كالأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والصحفيين.

ICRC Archives

يرتبط تأسيسُ اللجنةِ الدولية ارتباطاً مباشراً بتوقيعِ اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال جرحى الجيوش في الميدان (على اليمين). ووضعت الاتفاقيةُ أساساً لقانونٍ يحمي الناسَ في أوقات الحرب.

على اليسار، اللجنة الدولية تتحدثُ في اجتماعٍ للاتحاد الأوروبي في عام 2014 عن ضمان حماية العاملين في مجال الرعاية الصحية ومرافقها.

Thomas Vanden Driessche

معاهداتُ القانون الإنساني

إن اتفاقياتِ جنيف الأربع وبروتوكولاتها الإضافية الثلاثة لعامي 1977 و2005 تستكملها معاهداتٌ مهمة. ومن بين هذه المعاهدات تلك التي تحظرُ استخدام الأسلحة التي تتسببُ بأذى غير مقبول، مثل الرصاص المتفجر (1868) والرصاص المتمدد (1899) والأسلحة الكيميائية والبيولوجية (1925، 1972 و1993) والذخائر التي تتضمن شظايا يتعذر كشفها (1980) وأسلحة الليزر التي تتسببُ بالعمى (1995) والألغام المضادة للأفراد (1997) والذخائر العنقودية (2008). وثمة معاهداتٌ تقيِّد استخدامَ بعض الأسلحة، كالأسلحة المحرقة (1980)، دون أن تحظرها حظراً تاماً.

أسلحةٌ جديدةٌ، فسبلٌ جديدةٌ لشن الحروب

على الرغم من الطبيعةِ المتغيِّرة للحرب والأسلحة، ينبغي الامتثالُ للقانون الإنساني في جميع الأوقات. لكن تطبيق القواعد السارية على تكنولوجيات جديدة ليس بالأمر البديهي. فهل القواعدُ واضحةٌ بما فيه الكفاية بشأن هذه التكنولوجيات؟ وما سيكون أثرها؟ وتساهم اللجنةُ الدوليةُ بانتظامٍ في النقاشاتِ التي تتناولُ مسألةَ هذه الأسلحة والتحديات التي تطرحها أمام القانون الإنساني.

Marko Kokic/ICRC

إشارةٌ تحذِّر من خطر الذخائر غير المنفجرة في لبنان.

الحدُّ من الكلفةِ البشريةِ للحرب

إن ما يُثير قلقنا بخصوصِ الأسلحة أمرٌ إنساني محض. فعلى مدى 150 عاماً من تاريخنا، كنا ننطلقُ من الملاحظات العملية في الميدان لتنبيه الدول إلى الكلفة البشرية غير المقبولة لبعضِ الأسلحة. وقد دعونا الدول إلى إعداد قواعد جديدة لمواجهةِ هذه المشكلة، وذلك في إطار مهمتنا المتمثلةِ في حماية ضحايا النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى ومساعدتهم.

نداءاتٌ موجهةٌ إلى الدول

بعض الأمثلة: في عام 1918 وجهنا نداءً إلى الدول لحظر الغازات السامة والخانقة (آل إلى اعتماد بروتوكول جنيف في عام 1925)؛ وفي عام 1945 كنا أول من دعا الدول إلى حظر الأسلحة النووية؛ وفي عام 1994 دعونا الدول الأعضاء في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحةٍ تقليديةٍ معينةٍ إلى حظر أسلحة الليزر التي تتسببُ بالعمى؛ ودعونا الدول في عام 1994 إلى حظر الألغام المضادة للأفراد والقضاء عليها؛ ودعونا الدول في عام 2000 إلى معالجةِ مسألة المعاناة التي تُسببها الألغام والذخائر غير المنفجرة. وأدى هذا النداءُ في عام 2003 إلى اعتماد البروتوكول الخامس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحةٍ تقليديةٍ معينةٍ الذي يحمِّل الدول مسؤولية تسجيل المناطق الملوثة بالألغام والذخائر غير المنفجرة وتبادل المعلومات بشأنها، فضلاً عن نزع الألغام من المناطق الملوثة.

قواتُ الأمنِ الخاصة

تزايدت في السنواتِ الأخيرةِ نسبةُ الخدمات التي تُقدمها الشركاتُ العسكريةُ والأمنيةُ الخاصة في مناطق النزاع. وتتراوحُ هذه الخدماتُ بين الدعم اللوجيستي وخدمات الإدارة والمشاركة المباشرة في العمليات العدائية في بعض الأحيان. وأطلقنا بالتعاون مع الوزارة الاتحادية السويسرية للشؤون الخارجية مبادرة أدت إلى اعتماد وثيقة مونترو في عام 2008. وتُعيد هذه الوثيقةُ التأكيد على الواجباتِ القانونية التي تقعُ على عاتق الدول والشركات الخاصة وتُحدِّد كيف يُمكن للدول أن تعزز على أفضل وجه الامتثال للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة.

المعاهداتُ الإقليميةُ

ونسدي المشورة أيضاً ونقدم الدعم في صياغةِ الاتفاقات الإقليمية الرئيسية التي تحمي الأشخاص المتضررين من النزاع. ففي عام 2009 على سبيل المثال، اعتمد الاتحاد الأفريقي اتفاقية كامبلا، وهي الاتفاقية الدولية الأولى التي تعتمدُ في قارة بأكملها لحماية النازحين ومساعدتهم.

القوانينُ المحليةُ

نُشجع الدولَ عبر خدمتنا الاستشاريةِ بشأن القانون الدولي الإنساني على سنّ قوانين محلية تُتيح إنفاذ القانون الإنساني.

قنابلُ غير منفجرةٍ في لاوس قبل أن يتلفها خبراءُ في تفكيك القنابل.

«كان العملُ مع اللجنةِ الدوليةِ مفيداً للغاية. وقد تمكَّنا من المزج بين خبرتهم في مجال الألغام الأرضية وقدرتنا على جمع الدول الأعضاء. وواصلنا تعاوننا منذ ذلك الحين بخصوص مجموعة من المسائل، لا سيما القانون الإنساني».

السيد القاسم وان، مدير إدارة السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي

كاتالينا مارتين- شيكو، أول فائزة بجائزة الفيزا الذهبية للإنسانية التي تمنحها اللجنة الدولية (المهرجان الدولي الثالث والعشرون للتصوير الصحفي، «فيزا للصورة»، أيلول/ سبتمبر 2011، بيربينيا، فرنسا).

الرعايةُ الصحيةُ في خطر

غالباً ما يكون الوصولُ الآمنُ إلى الرعاية الصحية من ضمن أولى اهتماماتِ ضحايا النزاعات المسلحة، إذ يتعذرُ على المرضى والجرحى الحصولُ على الاهتمام الطبي الذي يحتاجونه لعددٍ من الأسباب منها: عدم تمكنهم من التنقل بحريةٍ بسبب أعمال القتال؛ بقاء سيارات الإسعاف التي ينبغي أن تُقلّهم عالقةً على نقاط التفتيش؛ تعرُّض مرافق الرعاية الصحية التي ينبغي أن يتلقوا فيها العلاج للضرر أو التدمير؛ وتعرُّض العاملين في الرعاية الصحية الذين ينبغي أن يقدموا لهم الرعاية للقتل أو اضطرارهم إلى الهرب.

وتحرمُ الهجماتُ على المرافق الطبية في البلدان التي تُعاني فيها الرعايةُ الصحية أساساً من الضغط بالآلاف من الأشخاص سنوياً من معاينةِ طبيب أو تلقي اللقاحات المنقذة للحياة.

الحق في تقديمِ الرعاية

يحمي القانونُ الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوقِ الإنسان المرضى والجرحى ومَن يُقدمون لهم الرعاية. لكن من المؤسف أن هذه القواعد غالباً ما تُتجاهل. ولهذا السبب، أطلقت الحركة في عام 2011 مشروع *الرعاية الصحية في خطر* الذي يهدفُ إلى تأمين وصول الأشخاص العالقين في براثن النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الأخرى إلى الرعاية الصحية وإلى تحسين سلامة العاملين الذي يسعون بكل شجاعةٍ إلى تقديم الخدمات الطبية.

مشروعٌ شاملٌ

يشمل المشروعُ كل مجالات عملنا الرئيسية، أي الحماية والمساعدة والوقاية، وهو متعددُ المعالم: إجراءُ بحوث لتقييم نطاق العنف وطبيعته؛ اتخاذُ خطواتٍ عمليةٍ لضمان أمن العاملين في الرعاية الصحية ومرافقها؛ الإدلاء ببياناتٍ عامة للفت الانتباه إلى الانتهاكات وأنماط الإساءة؛ وإطلاق حملات توعية للجمهور. وعملنا جاهدين على إقناع الحكومات بتحسين القوانين وإنفاذها لأجل حماية المرضى ومن يرعونهم.

شراكاتٌ من أجل رعايةٍ صحيةٍ أكثر أمناً من ذي قبل

عملت اللجنةُ الدوليةُ والجمعياتُ الوطنيةُ للصليب الأحمر والهلال الأحمر مع العديد من الحكومات والمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية بهدف إنجاح المشروع. وشكّلنا كذلك فِرقاً مشتركةً مع هيئاتٍ مهنيةٍ، مثل الجمعية الطبية العالمية والمجلس الدولي للممرضين والممرضات واللجنة الدولية للطب العسكري، لإصدار توصياتٍ يمكن أن تؤمن الوصول إلى الخدمات وتقديم الرعاية الطبية بشكلٍ أكثر أمناً من ذي قبل.

لمعرفة المزيد عن مشروعِ الرعايةِ الصحيةِ في خطر، يُرجى الاطلاع على الرابط التالي:
www.icrc.org/ar/discover

Catalina Martin-Chico/Cosmos

تعملُ اللجنةُ الدوليةُ على إيصال رسائلها بطرقٍ عديدةٍ منها نشراتُ المعلومات المباشرة بفضلِ نظام تعميم الأخبار المبسَّط فعلاً (RSS) وحسابها على موقع تويتر وصفحتها على موقع فيسبوك وموقعها الإلكتروني (www.icrc.org/ar). ونعمل كذلك مع منظماتٍ جديدةٍ لزيادة الوعي بالمشاغل الإنسانية وتعزيز سلامة الصحفيين في مناطق الحروب ومناطق العنف الأخرى.

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على الرابط التالي: www.icrc.org/ar/discover

استشرافُ المستقبل

تكنولوجياتٌ وأدواتٌ وتحدياتٌ متغيِّرةٌ

تُؤثر التكنولوجياتُ على كل مفاصل الحياة، ولا تُستثنى منها النزاعات. وشهد العالم في العَقد الماضي استخدامَ الطائراتِ التي تُقاد عن بُعد. وبشكلٍ عام تُطوِّر الحكوماتُ وصانعو الأسلحة مجموعةً واسعةً من الأسلحةِ الأوتوماتيكية والذاتية التشغيل، إضافةً إلى قدرات الحرب السيبرانية.

وبما أن التكنولوجيات تغيِّر كيفية خوض الحروب، ينبغي أن يواكبَ القانونُ الدولي وتيرة التغيير. وينبغي بلورة فهم واضح لكيفية تطبيق القوانين والمعاهدات السارية على التكنولوجيات الجديدة، واستطلاع مجالات جديدة من القانون الدولي الإنساني وتطويرها. وسعياً إلى تحقيق هذا الهدف، تراقب اللجنة الدولية التطورات الجديدة في مجال الأسلحة وتقيم حواراً مستمراً مع الدول في هذا الصدد.

فرصٌ جديدةٌ

للتغييرِ التكنولوجي آثارٌ أخرى كذلك. فالهواتف الذكية والحواسيب المحمولة وشبكات الاتصالات المحسنة توفر سبلاً لمواجهةِ الأزمات المعقدة. وعلى سبيل المثال تُتيح الخرائط الرقمية للأزماتِ نقل معلوماتٍ حاسمةٍ في الوقت الفعلي عبر شبكة الإنترنت أو الهواتف المحمولة. وتتوافرُ كذلك للجنةِ الدوليةِ سبلٌ جديدةٌ لإرسال معلوماتٍ حاسمةٍ مباشرةٍ للأشخاص الذين هم بأمسِّ الحاجةِ لها. ويمكن كذلك لضحايا النزاع أن يُعبِّروا عن احتياجاتِهم بشكلٍ مباشرٍ ومحدد. ويُساعدنا ذلك في توجيه مساعداتنا بفعاليةٍ أكبر وفي تحسين التنسيق مع شركائنا.

تحسيناتٌ مستمرةٌ

إن التزامَنا بالتخفيفِ من المعاناةِ خلال النزاعاتِ لم يتزعزع يوماً، وهو يبقى اليوم قوياً تماماً مثلما كان حين تأسست اللجنةُ الدوليةُ قبل 150 عاماً. وسنبقى نعتمدُ على خبرتنا لمساعدةِ من هم بأمسِّ الحاجةِ إلى العيشِ في صحةٍ وكرامة وقدرةٍ على الإنتاج.

لمعرفةِ المزيدِ عن اللجنةِ الدولية، يُرجى زيارةُ الموقع التالي: www.icrc.org/ar/discover

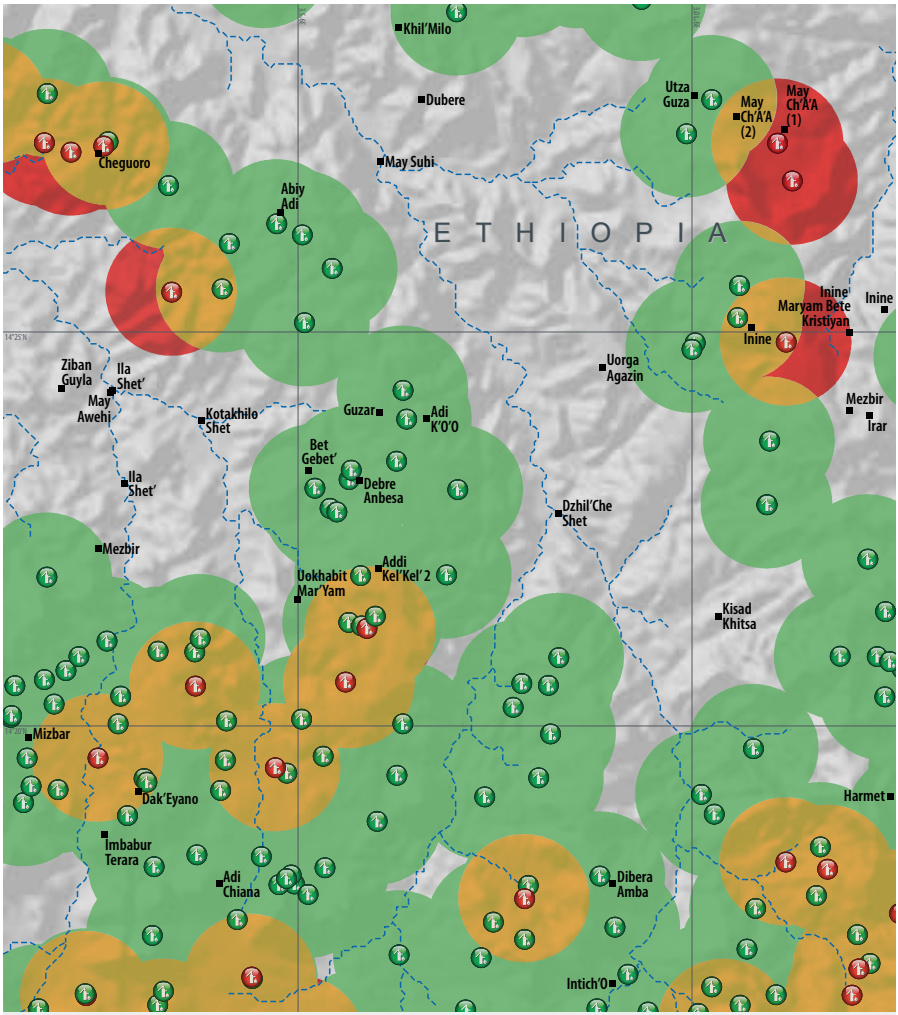

خريطةُ الوصول إلى المياه – منطقة «واريدا أهفروم»، إثيوبيا، كانون الأول/ ديسمبر 2011.

حددت سلطات الموارد المائية في منطقة «تيغراي» الهدف التالي: ألا تبعد أي قرية في منطقة «تيغراي» أكثر من 1.5 كلم عن مصدر للمياه.

وأعدّ مكتب منطقة «تيغراي» للموارد المائية الخريطة المبينة أعلاه بعد مسح لجميع نقاط الماء في منطقة «واريدا أهفروم»، في عام 2011.

وتبين الخريطة القرى التي تتوافر لها المياه على مسافة 1.5 كلم وتلك التي لا تتوافر لها، وتحدد بذلك الأمكنة التي ينبغي فيها تصليح نقاط الماء أو إنشاؤها.

المناطق والقرى

- مناطق تتوافر لها نقاط ماء مشتغلة ضمن مسافة 1.5 كلم
- مناطق تتوافر لها نقاط ماء مشتغلة جزئياً ضمن مسافة 1.5 كلم- *حاجة إلى التصليح*
- مناطق تتوافر لها نقاط ماء معطلة ضمن مسافة 1.5 كلم- *حاجة ملحّة إلى التصليح*
- نقاط لا تتوافر لها نقاط ماء ضمن مسافة 1.5 كلم- *حاجة إلى نقاط ماء إضافية*

مضخات يدوية

- مشتغلة
- معطلة

مصدر البيانات:
المناطق المحلية: موقع "أوبن ستريت ماب" (OSM) ومعجم "جازيتير" الجغرافي
الأنهار: اللجنة الدولية للصليب الأحمر
نقاط توزيع المياه: اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب "تيغراي" المعني بموارد المياه
خريطة الأساس: خريطة الإغاثة المظللة التي أعدتها "البعثة الطبوغرافية للرادار المكوكي" (SRTM)

0 2km

ICRC

تتيحُ هذه الخريطةُ الرقميةُ التي أعدها مكتبُ منطقة «تيغراي» للموارد المائية في إثيوبيا بالتعاون مع اللجنةِ الدوليةِ لأعضاء المجلس المحلي للمياه تحميل بياناتٍ على السحابة الإلكترونيةِ بشأن وضع الآبار وينابيع المياه. ويُمكنهم بالتالي تعقُّب قدرة سكان القرى على الوصول إلى المياه وتحديد الحاجةِ إلى حفر آبار جديدةٍ أو تصليح آبار موجودة.

المهمة

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة غير متحيزة ومحايدة ومستقلة، تؤدي مهمة إنسانية بحتة تتمثل في حماية أرواح وكرامة ضحايا النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف وتقديم المساعدة لهم.
وتبذل أيضاً اللجنة الدولية كل الجهود الممكنة لتفادي المعاناة بنشر أحكام القانون الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية وتعزيزها.
أنشئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1863 وقد تمخضّت عنها اتفاقيات جنيف والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.
وهي توجه وتنسق الأنشطة الدولية التي تنفذها الحركة في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف.

2020.1495/004 01.2021 7800

ICRC